Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها في الاستقرار المالي في العراق

للمدة2005-2019

ضحى ذياب أحمد / الباحث
أ. د. صبحي حسون / المشرف
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المستخلص:

يُعد الجهاز المصرفي من العناصر الأساسية والمهمة لبناء الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي للبلاد، وتأتي هذه الأهمية من دور المصارف العاملة فيه كمؤسسات إيداع ووسطاء بين وحدات العرض والطلب، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الحديثة وأنظمة الدفع التي تزيد من كفاءة وفاعلية النشاط الاقتصادي . لذلك نجد أن مؤشرات مخاطر السيولة هي مؤشرات مهمة تعكس نشاط المصارف والتي في نفس الوقت قد تعكس صورة مضللة عن أوضاع المصارف من حيث قوة ميزانياتها العمومية ومدى تقيدُها والتزامها بالمعايير والتعليمات الصادرة من المصرف المركزي، وبالتالي فإن السيولة المصرفية هي أساس عمل المصارف وتعتبر العمود الفقري لها، بل يتوقف عمل المصارف عليها والتي ينعكس تأثيرها على وضع الاستقرار المالي. هذه الأهمية قادتنا إلى اختيار موضوع البحث، حيث هدف البحث إلى تحديد تأثير مخاطر السيولة المصرفية في الاستقرار المالي ، وقد إجريت هذه الدراسة على الجهاز المصرفي العراقي وللمدة 2005-2019، و تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على البيانات والمعلومات الخاصة بالمصارف الحكومية والخاصة والمأخوذة من الجهات الرسمية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي . وتوصل البحث في النهاية إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها ان المصارف سواءً الحكومية أو الخاصة تعاني من محدودية النشاط الائتماني والاستثماري، مما تسبب في ارتفاع نسب السيولة والموجودات السائلة، وهذا بطبيعة الحال يعني تراكم الأموال السائلة غير المدرة للربح مما يأثر بشكل كبير على استقرارها المالي ويُعرضها إلى مخاطر مختلفة تؤدي في نهاية المطاف بالتأثير على استقرار النظام المالي وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية - مخاطر السيولة - الاستقرار المالي.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

Bank Liquidity Risk And Its Impact On The Financial Stability In Iraq For The Period 2005 - 2019

Dhuha Diab Ahmed **dhouhadiab@yahoo.com**
Dr. Subhi Hassoon **Shassoon@uomustanstansiriyah.edu.iq**

Abstract:
The banking system is one of the key elements of building the economy and enhancing the financial stability of the country, and this importance comes from the role of banks operating in it as depository institutions and intermediaries between supply and demand units, in addition to modern banking services and payment systems that increase the efficiency and effectiveness of economic activity. Therefore, we find that liquidity risk indicators are important indicators that reflect the activity of banks, which at the same time may reflect a misleading picture of the positions of banks in terms of the strength of their balance sheets and the extent to which they adhere and adhere to the standards and instructions issued by the Central Bank, and thus bank liquidity is the basis of the work of banks and is considered the backbone of them, but depends on the work of banks, which reflects their impact on the financial stability situation. This importance led us to choose the subject of the study where the study aimed to determine the impact of bank liquidity risks on financial stability, this study was conducted on the Iraqi banking system and for the period 2019-2005, and the descriptive analytical approach was adopted based on data and information about government and private banks and taken from the official bodies represented by the Central Bank of Iraq. The research at the end of the study found a set of conclusions, including that both government and private banks suffer from limited credit and investment activity, causing a rise in liquidity ratios and liquid assets, which of course means the accumulation of non-profit liquid funds, which greatly affects their financial stability and exposes them to different risks that ultimately affect the stability of the financial system and this proves the validity of the study hypothesis
Keywords: Bank Liquidity, Liquidity Risk, Financial Stability

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

المقدمة:

يعد الاستقرار المالي هو الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة في الدولة، مما يساهم في زيادة قدرة النظام المالي والمصرفي على أداء وظائفه ومهامه المتعلقة بتقديم الخدمات المصرفية، مثل توفير السيولة ومنح الائتمان المالي وغيرها من الوظائف التي تجعل النظام المالي للبلد قادراً على استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية والتعامل معها. ومن المعروف أن الأزمات المالية أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقًا بالنظم المالية والمصرفية لما لها من تأثير على الأخير، خاصةً مع موجة التحرر المالي العالمي، حيث لا يوجد نظام مصرفي معزول عما يحدث للأنظمة الأخرى من حيث الاضطرابات والمخاطر التي من الممكن أن تصيبه وتتسبب في خسائر كبيرة، ثم تدخل في حالات التعثر المالي والإفلاس وهو من الأمور التي لا تريدها المصارف بل تحاول دائمًا أن تكون في حالة من الاستقرار المالي.

مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث بأن للسيولة المصرفية تأثير في الاستقرار المالي، إذ أن حدوث فائض أو عجز في السيولة المصرفية سيؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي مما ينتج عنها مشاكل مالية تؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث أزمة مالية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " يمكن ان يكون للسيولة المصرفية تأثير كبير في الاستقرار المالي بحيث يمكن أن يتهدد هذا الاستقرار عند اختلال تلك السيولة " .

أهمية البحث: تتجسد أهمية البحث في التوصل إلى مدى تأثير السيولة المصرفية في الاستقرار المالي وبناء جهاز مصرفي كفوء وحمايتهُ من الأزمات المحتمل التعرض لها لما يتمتع به الجهاز المصرفي من دور مهم باعتباره جهة ممولة لموازنة الدولة العامة و للمشاريع الاقتصادية.

أهداف البحث :

1- توضيح طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة المصرفية والاستقرار المالي ومؤشراتهما .
2- تحليل العلاقة بين مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية ومؤشرات الاستقرار المالي .

الحدود المكانية والزمانية: يتخذ البعد المكاني للبحث في العراق (الجهاز المصرفي العراقي)، لكن بعدهُ الزماني يبدأ بشكل رئيسي من سنة 2005 حيث أن هذه السنة هي السنة التي تلي التغيرات والانتقالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي حصلت فيه، واستنادا إلى ما هو متاح من بيانات يستمر البعد الزمني لكل فقرة بشكل منفصل لكن معظم فقرات الدراسة تغطي المدة من 2005 إلى 2019 .

منهج البحث : حسب طبيعة الإشكالية المطروحة وقصد الإحاطة بجوانب موضوع البحث واستنادا إلى الإحصاءات والبيانات الرسمية المتاحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وصولاً إلى إثبات فرضية البحث والتوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات.

هيكلية البحث : من أجل تحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته تم تقسيم محتويات البحث إلى مبحثين يتضمن المبحث الأول الجانب المفاهيمي لمفهوم السيولة المصرفية ومخاطر السيولة المصرفية والاستقرار المالي والعلاقة بينهما، بينما يضُم المبحث الثاني تحليل تأثير مخاطر السيولة المصرفية في الاستقرار المالي، و أختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول / الجانب المفاهيمي

أولا : مفهوم السيولة المصرفية ومخاطر السيولة المصرفية :

1- مفهوم السيولة المصرفية: تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم السيولة و السيولة المصرفية ولكن لكل من هذه المفاهيم وجهة نظر معينة، وعليه يمكن طرح مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالسيولة حسب ما يطرحه الباحثون والكُتاب وفق تطورها التاريخي وتسلسلها الزمني وعلى النحو الآتي :

جدول (1) : تعريف السيولة المصرفية وفق رأي بعض الباحثين

الباحثين	التعريف
1- لجنة بازل Basel committee , sep 2008:28	القدرة على الوفاء بالالتزامات في تاريخ استحقاقها وكذلك القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات دون تحمل خسائر غير مرضية.
2- Adebayo and others, 2011:15	مصطلح السيولة المصرفية يشير الى مدى قدرة المصارف على توفير النقدية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار معدل ووقت تحويل بعض الموجودات المتداولة الى نقد من اجل تلبية الحاجات سواء العادية او غير العادية ، وقد تم تعريف السيولة المصرفية من قبل العديد من العلماء على إنها اداة لقياس القوة التفاوضية للمصرف .
3 - Rose ,2013 :2	نسبة المطلوبات النقدية إلى مجموع الموارد .
4- صندوق النقد الدولي www.imf.org ،2013	المدى الذي يمكن من خلاله للأصول المالية للمصرف ان تتحول فيه إلى نقد عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها .

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر أعلاه .

ومن خلال ما تم طرحه من مفاهيم يستنتج البحث أن السيولة المصرفية هي قياس لمدى قدرة المصرف على تسديد التزاماتها المالية أمام المودعين والمقرضين بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد وبأدنى خسارة ممكنة مع الأخذ بنظر الاعتبار احتفاظ المصرف بهامش مناسب لتجنب مخاطر الإفلاس التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف.

2- أهمية السيولة المصرفية :- تنبع أهمية السيولة للمصارف من طبيعة عملها، حيث يعتمد تمويلها بشكل أساسي على الأموال الخارجية (ودائع الجمهور) التي يجب أن تكون موجودة للاستجابة لطلبات السحب عليها وهذا يجعل عملية تخطيط السيولة والتنبؤ بها جزءًا مهماً من النشاط المصرفي، سواءً للسحب أو الإيداع، وعلى العكس يمكن أن يؤدي موقف السيولة غير الملائم إلى أن تخلق فائضًا أو عجزاً في السيولة للمصرف (Al-Shammari,2014:458)، لذلك تعتبر السيولة المصرفية عاملاً رئيساً في القطاع المصرفي حيث تحتاج المصارف إلى ضمان الاحتفاظ بالنقد الكافي أو الأصول السائلة الأخرى للوفاء بالتزاماتها، وعموماً يجب أن يكون المصرف قادراً وبشكل دائم على مواجهة التغيرات العادية (المتوقعة) وغير العادية (غير المتوقعة) في التدفقات النقدية. لذلك يجب على المصارف التي تعاني من مشاكل السيولة أن تستجيب بسرعة وبحذر لمشكلة نقص السيولة، فإذا أدركت المؤسسات أو المودعون الآخرون أن المصرف يفتقر إلى السيولة قد يؤدي ذلك إلى التدافع على المصرف لسحب ودائعهم وقد يؤدي إلى الإفلاس (casu&other,2015:302) .

3 - مخاطر السيولة المصرفية ... مقاربات مفاهيمية:- ان مفهوم مخاطر السيولة المصرفية تشير إلى عدم توافر أموال كافية لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة في مواعيد استحقاقها،

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

وتكون مخاطر السيولة على نوعين : مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل. تحتاج كل مؤسسات الأعمال إلى إدارة مخاطر السيولة حتى تبقى في مأمن من الإفلاس (CPA,2010:4) . تم تعريف مخاطر السيولة على إنها "المخاطر التي تنشأ من السحب المفاجئ على الودائع من قبل المودعين وغيرها من التزامات المصرف " هذا الأمر يجعل المصرف مضطراً لبيع جزء من موجوداته في فترة قصيرة وبأسعار رخيصة حتى يتمكن من مواجهة السحب المفاجئ على الودائع، أي أن مخاطر السيولة هي "الاختلافات الناتجة في القيمة السوقية لحقوق الملكية وفي صافي الدخل والناجمة عن الصعوبة التي تقابل المصرف في حصوله على النقد بتكلفة مرضية سواء كان من بيع الموجودات أو الحصول على ودائع جديدة "(علي شاهين،2005 : 12) .

4- **مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية:** تعد مؤشرات مخاطر السيولة من أولى المؤشرات التي تؤثر على النظام المالي أو أداء المصارف، لأن نقص السيولة الكافية ينعكس في انخفاض الودائع ويجبر المصارف على التخلص من بعض الأصول الأكثر أماناً أو الأكثر سيولة لمواجهة الديون المتزايدة وسيكون لانخفاض حجم القروض بسبب زيادة المخاطر وارتفاع أسعار الفائدة تأثير سلبي على النظام المالي بأكمله وبالتالي زعزعة استقراره. و من أهم المؤشرات التي تقيس مخاطر السيولة هي (عبد الستار،2012: 125):

أ- الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات :- تشير الزيادة في هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يسمح بزيادة النقد والاستثمارات (أي تحويل الاستثمارات القصيرة الأجل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة من أجل الوفاء بالتزامات المصرف بموجب الشروط المحددة)، و وضعت بعض الدول، مثلاً، البنك المركزي العراقي، نسبة معيارية بأن لا تقل نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات عن (30%) .

ب- إجمالي القروض / إجمالي الودائع : تشير الزيادة في هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة، لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي لا يمكن للمصرف تصفيتها بسهولة، من جانب آخر ان ارتفاع نسبة هذا المؤشر سيؤدي إلى توفير مصادر نقدية أخرى وجديدة ليتمكن المصرف من تلبية طلبات القروض، وان النسبة المعيارية التي حددتها بعض الدول بلغت (70%) .

ج- الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع : تشير الزيادة في هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يعكس الزيادة في الموجودات القصيرة الأجل التي يواجه المصرف التزاماته الأخرى بها من سحوبات المودعين، وحددت بعض الدول نسبة معيارية قدرها (70%) ويجب عدم تجاوز هذه النسبة المعيارية .

ثانيا : مفهوم الاستقرار المالي :-

1- تعريف الاستقرار المالي :- أن العديد من المصارف المركزية حول العالم أنشأت أقسام الاستقرار المالي، وبدأت في نشر تقارير الاستقرار المالية، كما أنها اعتمدت تعريفات محددة من أجل تقديم بعض التوجيهات لها بهدف حماية الاستقرار المالي، و يعرض الجدول أدناه بعض هذه التعريفات من مصارف مركزية مختارة حول العالم .

جدول (2) : بعض تعاريف الاستقرار المالي من مصارف مركزية مختارة حول العالم

CENTRAL BANK المصارف المركزية	DEFINITION التعريف	SOURCE المصدر
البنك المركزي "الأرجنتين "	الوضع الذي يمكن لقطاع الخدمات المالية من توجيه مدخرات السكان وتوفير نظام المدفوعات على الصعيد الوطني بطريقة تتسم بالكفاءة والأمان والإستدامة بمرور الوقت.	www.bcra.gob.ar
2- مصرف البحرين المركزي (CBB)	الوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادراً على العمل بحكمة وبكفاءة ودون إنقطاع حتى في مواجهة الصدمات .	www.cbb.gov.bh
3- المصرف المركزي "أستراليا "	النظام المالي المستقر : يكون فيه الوسطاء الماليون والأسواق المالية و البنية التحتية في وضع يُسهل التدفق السلس للأموال بين المدخرين والمستثمرين وبذلك يساعد على تعزيز النمو في النشاط الاقتصادي .	www.rba.gov.au
4- البنك المركزي "النمسا" (ESCB)	في تعريفه الأكثر إيجازاً، أن الاستقرار المالي يشير إلى قدرة النظام المالي من القيام بوظائفه بطريقة مرضية، حتى في حالة الصدمات مثل الازمات والمخاطر.	www.oenb.at/en/
5- المصرف المركزي " ألمانيا "	قدرة النظام المالي على أداء مهامهُ على أتم وجه، لكي يعمل الأقتصاد الكلي بشكل جيد، حتى في ظل الإجهاد خلال فترات الأزمات أو الاختلالات .	https://www.bundesbank.de/de/

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر المذكورة آنفاً .

2- **مؤشرات الاستقرار المالي :-** تنبع أهمية دراسة مؤشرات الاستقرار المالي من أهميتها لاستقرار وسلامة النظام المالي ، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المصرفي هي (إبراهيم الكراسنة،2:2010):

1- **الموجودات :-** تعتبر الموجودات مهمة بسبب دورها الفعال في العمليات المصرفية وكما تعد من أهم ركائز الاستقرار المالي، حيث تعتمد درجة مصداقية نسب رأس المال على درجة مصداقية جودة الموجودات، وكما ان مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية تنبع من جودة الموجودات والصعوبة التي تكمن في تحويلها إلى سيولة. وتدل الموجودات على قدرة المقترض على خدمة الدين، لذا تحظى الموجودات باهتمام كبير من السلطات الرقابية من أجل تحديد متانة وسلامة المصرف.

2- **الودائع :-** هي الأموال التي يعهد بها الأفراد أو المنظمات إلى المصرف، بشرط أن يتعهد المصرف بردٍ مساوٍ لها، بناءً على الطلب أو بموجب شروط متفق عليها، و تعتبر الودائع أيضاً من أهم مصادر التمويل المصرفي وتشكل النسبة الأكبر من إجمالي مطلوبات المصارف(عبد الرزاق،258:1998) .

3- **رؤوس الأموال :-** يعمل رأس المال كركيزة لاستيعاب الخسائر عند حدوثها، وكذلك لتمويل البنية التحتية للمصارف، وللدلالة على أهمية رأس المال إذ لفتت انتباه المستوى العالمي حيث تم وضع التعليمات دولياً بشأن نسبة الملاءة المالية.

4 - **الائتمان المصرفي :-** هي الثقة التي يمنحها المصرف للشخص (سواء كان طبيعياً أو معنوياً)،

بمنحه مبلغاً من المال من أجل استخدامه في عمل معين، وضمن فترة زمنية محددة مسبقًا بشروط مقابل عائد مادي، وعلى المصرف أن يأخذ ضمانات تمكنهُ من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد .

5- الديون المتأخرة التسديد: - وهي القروض التي لم تعد تحقق إيراداً للمصرف من الفوائد، لذلك يجد المصرف نفسه مضطراً بجدولتها بما يتلائم مع الأوضاع الحالية للمقترض.

ثالثا :- العلاقة بين مخاطر السيولة المصرفية والاستقرار المالي:-

ا - **الحفاظ على نظام مالي مستقر :** تعتبر قوة النظام المصرفي شرط رئيس في ضمان النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، وتمثل المصارف الجزء الاساسي في القطاع المالي حيث تقوم بأنشطة ذات قيمة على جانبي الميزانية العمومية، لكونها تعزز من جانب الموجودات (تدفقات الاموال) عن طريق منح القروض الى المستثمرين بينما توفر في جانب المطلوبات السيولة للمدخرين (Ahmed Arif & others, 2012 : 2-3) . وعلى مدار العشرين عاماً الماضية حدثت العديد من الازمات المصرفية التي اربكت النظام المالي برمته وزادت من مخاوف المنظمين بشأن نظام الاستقرار المالي ، فقد كان تأثير الازمة المالية والاقتصادية الاخيرة على النظام المصرفي تأثيراً هائلاً وكبيراً مما اثار اسئلة متعددة حول مخاطرة السيولة وجعلت ادارتها ذات أهمية قصوى وتحظى باهتمام صانعي السياسات والممارسين والباحثين ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان النقص الحاصل في سيولة مؤسسة واحدة يمكن ان يؤدي الى حصول عدوى نظامية تصيب القطاع المالي ككل وبالتالي تؤدي الى عدم الاستقرار (Angel Roman ,Alina Camelia 572: 2015,). وللحفاظ على استقرار النظام المالي الدولي تم تقديم اتفاقية بازل باسم بازل 1في عام 1988 كان الهدف منها هو تعزيز رأس مال المصارف وتقليل المخاطر، وبسبب وجود نقاط ضعف في بازل 1 تم تقديم بازل 2 في عام 2004، واستجابة للازمة العالمية سنة 2007-2008 تم تقديم بازل 3 في عام 2010 من قبل لجنة بازل للأشراف المصرفي (. كانت اهداف بازل 3 تكمُن في معالجة نقاط الضعف التي تسببت في الازمة المالية العالمية – من بينها تعرض المصارف الكبيرة الى مخاطرة السيولة – عن طريق تعزيز معايير السيولة و رأس المال المصرفي وأيضاً القطاع المصرفي الأكثر مرونة (De Waal, 2013: 777-780) ولم تقتصر الازمة المالية العالمية على توضيح اهمية السيولة وادارتها بل اوضحت اهمية الاستقرار المالي فيما يتعلق بمختلف مصادر المخاطر المصرفية وليس الاكتفاء فقط بكفاية رأس المال (لأغراض تقليل الخسائر) وانما الاخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان من الاصول المصرفية عن طريق توفير مخزون سيولة يكفي للتمويل المستمر لدعم الاستقرار المالي وخاصةً في حالة ضغط السوق، وعلى هذا الاساس تم تعديل المعايير الدولية للوائح التنظيمية الاحترازية مع وضع نسب سيولة جديدة في اتفاقية بازل 3 بالإضافة الى متطلبات كفاية رأس المال (Tofael ,2018 :2-3)

2- تأثير فائض وعجز السيولة المصرفية ... التخصيص المُقيد بكفاءة : أوضح (Wagner, 2007: 121-139) ان الزيادة الحاصلة للسيولة المصرفية في الاوقات العادية لا تؤثر على الاستقرار المالي ، لان هذه الزيادة في البداية تساعد على تحسين الاستقرار المالي عن طريق تسهيل تحويل المخاطرة من المصرف و زيادة ربحية المصرف ، وبناءً على ذلك تزداد مخاطرة المصرف في الاسواق الاولية بمقدار يعوض بالضبط التأثير الاولي على الاستقرار . وعلى العكس

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

تماماً من ذلك فأن الزيادة الحاصلة في سيولة الاصول المصرفية بأوقات الازمات تقلل من الاستقرار المالي للمصرف لان المصرف يكون اقل ممارسة لعملياته المصرفية وسيتعرض الى زيادة في المخاطرة ويتحمل تكاليف اضافية نتيجة انخفاض القروض الممنوحة وهذا قد يزيد من احتمالية التخلف عن سداد المصرف ، ونتيجة لذلك يتحمل المصرف مزيداً من المخاطرة يكون تأثيرها كبير وسلبي على الاستقرار المالي. ان هذا التأثير السلبي للاستقرار الناتج عن الزيادة الكبيرة في اصول المصرف يمكن مجابهتهُ من خلال زيادة متطلبات رأس المال ، وعلى الرغم من ذلك ، عندما تزداد سيولة الاصول بشكل كبير تصبح متطلبات رأس المال اقل فاعلية لضمان الاستقرار وذلك بسبب الخسائر الحاصلة نتيجة بيع او تصفية الاصول في حالة الاغلاق المصرفي مما يسبب تهديد لأصحاب المصارف . وعلى النقيض من ذلك ان تأثير زيادة سيولة الاصول على الاستقرار يمكن تعويضه من خلال تقليل عوائد مالكي المصارف

المبحث الثاني / تحليل تأثير مخاطر السيولة المصرفية في الاستقرار المالي في العراق

يمكن توضيح هذا التأثير من خلال مجموعة من المؤشرات التي تحاول الربط ما بين السيولة المصرفية والاستقرار المالي، وكالآتي:-

المطلب الأول :- تحليل تأثير نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في مؤشرات الاستقرار المالي:-

1- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي العراقي :- أتضح من خلال الطرح السابق ومن الجدول (3) أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بلغت (6.7%) في عام 2005، في حين بلغت إجمالي الموجودات (213.2) ترليون دينار في عام 2005. أما في عام 2006 فقد شهدت النسبة ارتفاعا بلغ (8.5%)، تزامن هذا الارتفاع مع ارتفاع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي إذ بلغت (253.5) ترليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (18.9%). ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة القروض الممنوحة لدى الجهاز المصرفي. وفي عام 2007 انخفضت النسبة إذ بلغت قيمتها (7.9%)، واكبها ارتفاع في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي بلغ (282.2) ترليون ديناراً وبمعدل نمو موجب بلغ (11.3%)، ويعود سبب هذا الانخفاض الحاصل في نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع نتيجة الزيادة الكبيرة في إجمالي الودائع بالمقارنة مع إجمالي القروض الممنوحة خلال ذلك العام مما أدى الى زيادة في موجودات الجهاز المصرفي العراقي وكما هو مبين في الجدول أدناه. وفي عام 2011 ارتفعت النسبة فقد بلغت (27.2%)، وبالمقابل انخفض إجمالي موجودات الجهاز المصرفي فقد بلغت (143.8) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (60.4)، ولعل سبب هذا الانخفاض يعود إلى تراجع رصيد الموجودات في المصارف الحكومية نتيجة تطبيق القيود الخاصة بالقسم الدولي، وهي عبارة عن فرق التقييم للدائن والمدين بإعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين وفقاً للمبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (البنك المركزي العراقي، 2012: 21). وفي عام 2015 و2016 ارتفعت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لتبلغ (47.1%) في عام 2015 و (49.1%) في عام 2016، واكبها انخفاض في إجمالي الموجودات بلغ (222.9) ترليون دينار، وبمعدل نمو سالب (1.6%) في عام 2015، ليصل إلى (221.2)

ترليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (0.8)، يعزى سبب الانخفاض إلى تدهور الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي في البلد.

جدول (3): مؤشر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2019-2005)

السنة	*نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	إجمالي الموجودات (ترليون دينار)	*معدل النمو إجمالي الموجودات	إجمالي الائتمان المصرفي (ترليون دينار)	*معدل النمو إجمالي الائتمان	إجمالي رأس المال (ترليون دينار)	*معدل النمو إجمالي رأس المال	إجمالي رأس المال GDP/	إجمالي ودائع الجهاز المصرفي (ترليون دينار)	*معدل النمو إجمالي الودائع	إجمالي الديون المتأخرة التسديد (مليار دينار)	*معدل النمو إجمالي الديون المتأخرة التسديد
2005	6.7	213.2	-	3.9	-	0.7	-	1.0	10.8	-	18.2	-
2006	8.5	253.5	18.9	4.6	1.8	0.9	28.6	0.9	16.9	56.5	11.32	-2.1
2007	7.9	282.2	11.3	5.7	2.4	1.2	33.3	1.1	26.2	55.0	14.32	3.5
2008	10.4	307.2	8.9	7.3	2.8	1.8	50.0	1.2	34.5	31.7	33.04	9.1
2009	11.2	334.2	8.8	9.7	3.3	2.3	27.8	1.8	38.6	11.9	242.1	63.2
2010	20.3	363.3	8.7	40.6	31.9	2.9	26.1	1.8	47.9	24.1	297	22.7
2011	27.2	143.8	-60.4	40.6	0	3.9	34.5	1.8	56.2	17.3	459.3	54.6
2012	36.9	190.9	32.8	72.6	22.3	5.9	51.3	2.3	62.0	10.3	497.9	8.4
2013	35.9	208.8	9.4	83.6	15.2	7.7	30.5	2.8	68.9	11.1	1994.4	301
2014	38.1	226.6	8.5	85.03	1.7	9.1	18.2	3.4	74.1	7.6	2361.1	18.4
2015	47.1	222.9	-1.6	77.3	-9.11	10.2	12.1	5.1	64.3	-13	3079.7	30.4
2016	49.1	221.2	-0.8	70.5	-8.8	11.7	14.7	5.7	62.4	-3.0	3346.5	8.7
2017	46.2	156.4	-29.3	65.6	-6.9	14.3	22.2	6.3	67.1	7.5	4340.5	29.7
2018	40.9	122.9	-2.1	63.8	-2.7	15.1	4.50	6.0	76.8	14.6	4880	12.4
2019	51.2	133	8.21	67.3	5.5	15.5	2.5	5.8	82.1	6.6	4147	-15
*المتوسط العام	29.2 %	--------	-------	--------	--------	-------	-------	20.8 %	-------	-------	-------	-------
*معدل النمو المركب		-3.10 %		20.19 %		22.94 %	-------	-------	14.48 %	------	43.61 %	------

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على :
-البنك المركزي العراقي " التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة" قسم الاستقرار النقدي.
- البنك المركزي العراقي "النشرة الاحصائية السنوية لأعوام مختلفة "دائرة الاحصاء والابحاث .
-* النسب أحتسبت من قبل الباحثين .

وفي عام 2017 و2018 انخفضت النسبة فقد بلغت (46.2%) في عام 2017 لتصل إلى (40.9%) في عامي 2018، هذا الانخفاض واكبه انخفاضاً في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي بلغ (156.4) ترليون ديناراً وبمعدل نمو سالب (29.3%) في عام 2017، وبلغ إجمالي الموجودات (122.9) ترليون ديناراً في عام2018، وبمعدل نمو سالب بلغ (2.1%)، إن هذا الانخفاض هو نتيجة احتساب الموجودات وفق معايير دولية جديدة ابتداءً من شهر كانون الثاني عام 2012 من قبل البنك المركزي العراقي. ارتفعت النسبة في عام 2019 فقد بلغت (51.2%) وهذا الارتفاع في نسبة القروض إلى الودائع انعكس على إجمالي الموجودات بالارتفاع إذ بلغت إجمالي الموجودات (133) ترليون ديناراً وبمعدل نمو موجب بلغ (8.21%). بلغ معدل النمو المركب لإجمالي الموجودات سالب (3.10%)، في حين بلغ المتوسط العام لنسبة إجمالي القروض إلى الودائع (29.2%). يتضح من خلال الطرح أعلاه، أن العلاقة بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وإجمالي الموجودات تشير إلى وجود توافق بين هذين المؤشرين مع وجود بعض الاستثناءات القليلة ممل يدلل على تأثير المؤشر الأول بالثاني.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

2- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في الائتمان المصرفي للجهاز المصرفي العراقي :- نلاحظ من الجدول (3) أنه في عام 2006 ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي إذ بلغ (4.6) ترليون ديناراً، وبمعدل نمو موجب بلغ (1.8%). شهدت النسبة انخفاضا في عام 2007 بلغ (7.9%)، تزامن معها ارتفاع في إجمالي الائتمان المصرفي إذ بلغ (5.7) ترليون ديناراً، وبمعدل نمو بلغ (2.4%) وهذه الزيادة تعزى إلى التحسن في الأوضاع الاقتصادية وزيادة النشاط المصرفي للمصارف العاملة في القطاع المصرفي. انخفض إجمالي الائتمان المصرفي إلى (77.3) ترليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (9.11%)، ليصل إلى (70.5) ترليون ديناراً في عام 2016، وبمعدل نمو سالب بلغ (8.8%)، ويرجع سبب الانخفاض إلى حالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة، والذي نتج عنه تراجع في أوجه النشاط الاقتصادي مما أنعكس بدورهِ على إجمالي الائتمان المصرفي. وفي عام 2017 و2018 انخفض إجمالي الائتمان المصرفي وبلغ (65.6) ترليون ديناراً عام 2017 وبمعدل نمو سالب بلغ (6.9)، و (63.8) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (2.7%) عام 2018. هذا الانخفاض جاء نتيجة لتراجع نصيب القطاع الخاص من الائتمان النقدي مقابل ارتفاع نصيب القطاع العام منها، مما يعكس الاتجاه التوسعي في النفقات الحكومية بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية والأمنية التي عصفت بالبلد. بلغ معدل النمو المركب لإجمالي الائتمان المصرفي (20.19%) فيما كان المتوسط العام لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (29.2%) وكما هو ملاحظ من الجدول (3) وجود بعض التوافق ومن ثم التأثير لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع على إجمالي الائتمان المصرفي مع وجود بعض الاستثناءات القليلة.

3- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في رأس مال الجهاز المصرفي العراقي :- نلاحظ من الجدول (3) أنه في عام 2006 ارتفع إجمالي رأس المال إذ بلغ (0.9) ترليون ديناراً وبمعدل نمو موجب (28.6%)، وبنسبة (0.9%) من إجمالي الناتج المحلي. في عام 2007 شهدت النسبة انخفاضا إذ بلغت (7.9%)، تزامن معها زيادة في إجمالي رأس المال إذ بلغ (1.2) ترليون ديناراً، وبمعدل نمو (33.3%)، وبنسبة (1.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، إن سبب هذه الزيادة والارتفاع في إجمالي رؤوس الاموال يعود الى زيادة عدد المصارف الجديدة العاملة في القطاع المصرفي العراقي والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي، فضلاً عن ارتفاع إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي مما يعني أن المصارف العاملة في القطاع المصرفي تتبع سياسة تحوطية من المخاطر. في عام 2018 سجل إجمالي رأس المال ارتفاعا بلغ (15.1) ترليون ديناراً، وبمعدل نمو بلغ (4.50%) و بنسبة (6.0%) من إجمالي الناتج المحلي. وفي سنة 2019 ارتفع أيضاً إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي إذ بلغ (15.5) ترليون ديناراً وبمعدل نمو (2.5%)، وبنسبة (5.8%) من الناتج المحلي الإجمالي. بلغ معدل النمو المركب لإجمالي رأس المال (22.94%)، والمتوسط العام لرأس مال الجهاز المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي (20.8%)، في حين بلغ المتوسط العام لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (29.2%). وفيما يخص بقية سنوات البحث وكما هو ملاحظ في الجدول (3) ومن الشكل البياني (1) أدناه، وجود بعض التأثير (لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) على مؤشر إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي، والعلاقة بينهما توافقية إلى حدٍ بعيد، وعلى الرغم من الانخفاضات التي تصاحب نسبة إجمالي

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

القروض إلى إجمالي الودائع في بعض سنوات البحث إلا إن هذا الانخفاض لم يصاحبه انخفاض في أجمالي رأس المال، ويمكن إعطاء تفسيراً لذلك بسبب ظهور مصارف جديد عاملة في القطاع المصرفي العراقي، فضلاً عن استجابة المصارف لأعمام البنك المركزي العراقي بشأن زيادة رؤوس أموال المصارف كافة وبحد أدنى يصل إلى (250) مليار ديناراً عراقياً في مدة (3) سنوات ابتداء من 30حزيران2010 حيث أن هذه الزيادة جاءت لتدعم وتعزز رأس المال للجهاز المصرفي العراقي.

4- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في إجمالي ودائع الجهاز المصرفي العراقي :- من أجل توضيح تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في إجمالي ودائع الجهاز المصرفي العراقي نلاحظ من خلال الجدول (3) والشكل (1) بأن هذه النسبة شهدت ارتفاعا خلال المدة (2005-2019) حيث ارتفعت في عام 2006 ويصاحب هذا الارتفاع ارتفاعا مماثلاً في إجمالي ودائع الجهاز المصرفي إذ بلغ (16.9) ترليون ديناراً، وبمعدل نمو بلغ (56.5%). وفي عام 2007 ارتفعت قيمة إجمالي ودائع الجهاز المصرفي إذ بلغ (26.2) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (55.0%). شهدت النسبة ارتفاعا خلال المدة 2008-2014 ، يواكب هذا الارتفاع في نسبة إجمالي القروض إلى الودائع زيادة في إجمالي ودائع الجهاز المصرفي بلغت (34.5) ترليون دينار عام 2008، وبمعدل نمو (31.7%)، لتصل قيمتها إلى (74.1) ترليون ديناراً وبمعدل نمو (7.6%)، ويعزى سبب ارتفاع إجمالي الودائع خلال تلك المدة إلى مجموعة من العوامل أهمها التحسن النسبي في الأوضاع الاقتصادية، واستقرار الأوضاع الأمنية والتشجيع المتواصل على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية مما أدى إلى زيادة حجم الودائع في المصارف. وفي عام 2015 و 2016 شهد انخفاض في إجمالي ودائع الجهاز المصرفي إذ بلغ (64.3) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (13%) في عام 2015 لتبلغ (62.4) ترليون ديناراً في عام 2016 ، وبمعدل نمو سالب (3.0%)، ويعود سبب الانخفاض إلى خفض النفقات الحكومية بعد عام 2014، الأمر الذي انعكس على انخفاض إجمالي الإيداعات في المصارف العاملة في القطاع المصرفي، وكان للأزمة المالية في العراق بعد عام 2014 الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وزيادة الإنفاق في الحرب على الإرهاب ودعم النازحين والمهجرين تأثير سلبي على معدل نمو إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، إذ تسببت الأزمة في تدهور نمو الودائع ولاسيما ودائع القطاع العام التي انخفضت بشكل حاد. شهدت النسبة في عام 2017و 2018 انخفاضا، واكبه ارتفاع في إجمالي ودائع الجهاز المصرفي إذ بلغ (67.1) ترليون ديناراً في عام 2017، وبمعدل نمو بلغ (7.5%)، ليصل إلى (76.8) ترليون ديناراً وبمعدل نمو بلغ (14.6%) في عام 2018، و يعزى سبب هذا الارتفاع إلى استمرارية التحسن النسبي للوضع الاقتصادي في البلد و انعكس هذا التحسن على ارتفاع دخول الأفراد. وفي عام 2019 ارتفعت النسبة، رافقها ارتفاع في إجمالي الودائع إذ بلغ (82.1) ترليون ديناراً وبمعدل نمو بلغ (6.6%)، ويعود سبب الارتفاع إلى نجاح خطة البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي عن طريق توطين الرواتب، و التشجيع المستمر على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ولاسيّما للموظفين في القطاع الحكومي، فضلاً عن موظفي القطاع الخاص مما أدى إلى زيادة حجم الودائع في المصارف و ساهم في زيادة الوعي المصرفي للأفراد وزيادة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي. بلغ معدل النمو المركب لإجمالي

ودائع الجهاز المصـــرفي (14.48%) في حين كان المتوسط العام لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بلغ (29.2%). يلاحظ مما سبق من الجدول (3) ومن الشكل (1) بأن مع وجود زيادة في نسبة إجمالي القروض إلى الودائع يصاحبها انخفاض في إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، ويمكن تبرير ذلك بسبب الأزمة العالمية وما تبعها، بالإضافة إلى عدم استقرار الوضع الأمني وهبوط أسعار النفط كل تلك العوامل أدت إلى جعل تأثير نسبة إجمالي القروض إلى الودائع في إجمالي ودائع الجهاز المصرفي محدوداً، إلا أن هنالك علاقة توافقية بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وبين إجمالي ودائع الجهاز المصرفي في أغلب مدة البحث.

5- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في الديون المتأخرة التسديد في الجهاز المصرفي العراقي :- يوضح الجدول (3) أنه في عام 2006 انخفض إجمالي الديون متأخرة التسديد إلى (11.32) مليار ديناراً وبمعدل نمو سالب بلغ (2.1%). أما في عام 2007 فقد ارتفعت الديون متأخرة التسديد لتصل إلى (14.32) مليار ديناراً وبمعدل نمو بلغ (3.5%)، ويمكن تبرير سبب الارتفاع هذا إلى ضعف الوضع الأمني في البلد وتدني القدرة المالية للمقترضين، بالإضافة إلى هبوط قيمة الضمانات وهجرة العديد من المقترضين خارج البلاد، مما تحتم على المصارف منح ائتمانيات قليلة والبعض منها التجأ إلى التوقف في منح الائتمان لسنواتٍ عديدة والعزوف إلى الاستثمارات الآمنة المتمثلة في فتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات ضمان بهدف العمل على تطوير وتوسيع صيرفة التجارة الخارجية. في عام 2012 ارتفعت إجمالي الديون متأخرة التسديد لتبلغ (497.9) مليار ديناراً، وبمعدل نمو بلغ (8.4%)، من الجدير بالذكر أن البنك المركزي العراقي عمل على تخفيض أسعار الفائدة إلى (6%)، وهي تعتبر أداة من أدوات السياسة النقدية لتحفيز المصارف على الدخول في سوق العمل، بالإضافة إلى قرارات البنك المركزي بإلغاء خطة الائتمان واشتراك البنك المركزي مع المصارف العاملة في القطاع المصرفي في تقديم القروض المشتركة، والتي تهدف إلى زيادة التعاون فيما بينها. شهدت الديون متأخرة التسديد ارتفاعا بلغ (4340.5) مليار ديناراً في عام 2017 ، وبمعدل نمو بلغ (29.7%) لتصل إلى (4880) مليار ديناراً في عام 2018، وبمعدل نمو بلغ (12.43%)، ويعزى سبب ذلك إلى التلكؤ في تسديد القروض المستحقة لعامي 2017 و2018 مما يُشكّل ارتفاع في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي. وكما هو موضح في الجدول (3) و في عام 2019 شهدت إجمالي الديون متأخرة التسديد تراجعاً بلغ (4147) مليار ديناراً، وبمعدل نمو سالب بلغ (15%) ، والسبب الرئيسي لانخفاض حجم الديون المتأخرة التسديد يرجع إلى الالتزام الكبير في تسديد القروض المستحقة. بلغ معدل النمو المركب لإجمالي الديون متأخرة التسديد (34.61%)، فيما بلغ المتوسط العام لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (29.2%). يلاحظ مما سبق ومن الجدول (3) ومن الشكل (1) بأن هناك تأثير تام بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وبين إجمالي الديون المتأخرة التسديد، حيث أن زيادة نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في بعض السنوات يصاحبها زيادة في إجمالي الديون متأخرة التسديد، ويمكن تفسير ذلك بسبب تدهور الوضع الأمني للبلد وانخفاض قيمة الضمانات وهجرة المقترضين.

شكل (1) : نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2005-2019)

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

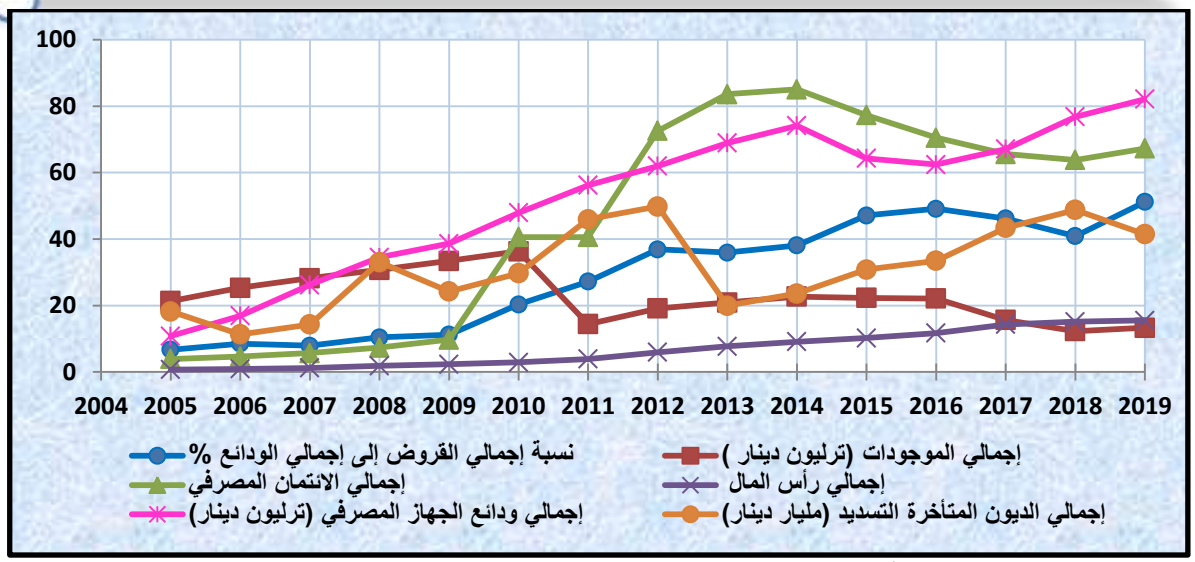

المصدر : الشكل من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات الجدول (3) .

المطلب الثاني :- تحليل تأثير نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في مؤشرات الاستقرار المالي :

1- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي العراقي :- من أجل توضيح تأثير نسبة (إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في مؤشر إجمالي الموجودات نلاحظ من خلال الجدول (4) والشكل (2) ارتفاع في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي فقد بلغ (282.2) ترليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (11.3%).

في عام 2008 ارتفعت النسبة لتبلغ (23.7%)، ورافقها ارتفاع في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي إذ بلغ (307.2) ترليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (8.9%). شهدت هذه النسبة انخفاضا في عام 2010، يواكب هذا الانخفاض ارتفاع في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي إذ بلغ (363.3) ترليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (8.7%)، ويعزى سبب الارتفاع إلى زيادة إجمالي موجودات الجهاز المصرفي وانخفاض الموجودات السائلة.

جدول (4) : مؤشر نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2005-2019)

السنة	نسبة الموجودات السائلة /إجمالي الموجودات	إجمالي الموجودات (تريليون دينار)	*معدل النمو إجمالي الموجودات	إجمالي الائتمان المصرفي (تريليون دينار)	*معدل النمو إجمالي الائتمان	إجمالي رأس المال (تريليون دينار)	*معدل النمو إجمالي رأس المال	إجمالي رأس المال/ GDP	إجمالي ودائع الجهاز المصرفي (تريليون دينار)	*معدل النمو إجمالي الودائع	إجمالي الديون المتأخرة التسديد (مليار دينار)	*معدل النمو إجمالي الديون المتأخرة التسديد
2005	23.4	213.2	-	3.9	-	0.7	–	1.0	10.8	-	18.2	-
2006	23.6	253.5	18.9	4.6	1.8	0.9	28.6	0.9	16.9	56.5	11.32	-2.1
2007	22.8	282.2	11.3	5.7	2.4	1.2	33.3	1.1	26.2	55.0	14.32	3.5
2008	23.7	307.2	8.9	7.3	2.8	1.8	50.0	1.2	34.5	31.7	33.04	9.1
2009	24.1	334.2	8.8	9.7	3.3	2.3	27.8	1.8	38.6	11.9	242.1	63.2
2010	23.6	363.3	8.7	40.6	31.9	2.9	26.1	1.8	47.9	24.1	297	22.7
2011	54.1	143.8	-60.4	40.6	0	3.9	34.5	1.8	56.2	17.3	459.3	54.6
2012	47.5	190.9	32.8	72.6	22.3	5.9	51.3	2.3	62.0	10.3	497.9	8.4
2013	66.0	208.8	9.4	83.6	15.2	7.7	30.5	2.8	68.9	11.1	1994.4	301
2014	66.8	226.6	8.5	85.03	1.7	9.1	18.2	3.4	74.1	7.6	2361.1	18.4
2015	65.2	222.9	-1.6	77.3	-9.11	10.2	12.1	5.1	64.3	-13	3079.7	30.4
2016	64.5	221.2	-0.8	70.5	-8.8	11.7	14.7	5.7	62.4	-3.0	3346.5	8.7
2017	65.5	156.4	-29.3	65.6	-6.9	14.3	22.2	6.3	67.1	7.5	4340.5	29.7
2018	46.1	122.9	-2.1	63.8	-2.7	15.1	4.50	6.0	76.8	14.6	4880	12.4
2019	43.2	133	8.21	67.3	5.5	15.5	2.5	5.8	82.1	6.6	4147	-15
*المتوسط العام	44.0%	-------	-------	-------	-------	-------	-------	20.8 %	-------	-------	-------	-------
*معدل النمو المركب %		-3.10%		20.19 %		22.94 %	-------	-------	14.48%	------	43.61%	------

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على :
-البنك المركزي العراقي " التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة" قسم الاستقرار النقدي
-البنك المركزي العراقي "النشرة الاحصائية السنوية لأعوام مختلفة "دائرة الاحصاء والابحاث .
-* النسب أحتسبت من قبل الباحثين .

وفي عام 2011 ارتفعت هذه النسبة لتبلغ (54.1%)، صاحبها انخفاضاً في إجمالي الموجودات إذ بلغ (143.8) تريليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (60.4%)، ويعود سبب الانخفاض إلى نتيجة التحوط ضد المخاطر برفع نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لتكون ضمن النسبة المعيارية والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (30%). شهدت النسبة ارتفاعا في عام 2013 وعام 2014، واكبها ارتفاع في إجمالي الموجودات بلغ (208.8) تريليون ديناراً عام 2013، وبمعدل نمو (9.4%)، و(226.6) تريليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو بلغ (8.5%). خلال عام 2015 و 2017 ارتفعت النسبة لتبلغ (65.2%) عام 2015 و (65.5%) عام 2017، و اكبها انخفاض في إجمالي الموجودات إذ بلغ (222.9) تريليون ديناراً وبمعدل نمو سالب بلغ (1.6%) في عام 2015 ، و (156.4) تريليون ديناراً عام 2017 وبمعدل نمو سالب (29.3%). وخلال عام 2016 و 2018 انخفضت نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، ورافقها انخفاض في إجمالي الموجودات إذ بلغ (221.2) تريليون ديناراً وبمعدل نمو سالب (0.8%) عام 2016، وبلغ (122.9) تريليون ديناراً عام 2018 وبمعدل نمو سالب بلغ (2.1%)، يعزى سبب الانخفاض إلى الأوضاع المتردية التي مر بها البلد من أزمة مالية وتدهور للوضع الأمني والسياسي. في عام 2019 انخفضت النسبة فقد بلغت (43.2%)، في حين ارتفع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي خلال نفس العام ليبلغ (133) تريليون ديناراً، وبمعدل نمو موجب (8.21%)، هذا الارتفاع هو نتيجة للتحسن النسبي للوضع الاقتصادي .بلغ معدل النمو

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

المركب لإجمالي موجودات الجهاز المصرفي سالب (3.10%) فيما بلغ المتوسط العام لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات بلغت (44.0%). نلاحظ مما سبق من الجدول (4) ومن الشكل (2) التالي بأن أغلب مدة البحث هناك توافق بين مؤشر نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات و إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مع وجود بعض الاستثناءات.

2 - تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في إجمالي الائتمان المصرفي للجهاز المصرفي العراقي :- نلاحظ من الجدول (4) أنه في عام 2007 انخفضت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، واكبتها زيادة في إجمالي الائتمان المصرفي إذ بلغ (5.7) ترليون ديناراً ، وبمعدل نمو موجب بلغ (2.4%). شهدت هذه النسبة ارتفاعا في عامي 2008 و2009، تزامن معها ارتفاع في إجمالي الائتمان المصرفي إذ بلغ (7.3) ترليون ديناراً عام 2008، وبمعدل نمو موجب بلغ (2.8%)، وبلغ (9.7) ترليون ديناراً عام 2009، وبمعدل نمو موجب بلغ (3.3%). ويرجع سبب الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة في الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في القطاع المصرفي جراء تحسن الوضع الاقتصادي. في عام 2011 ارتفعت النسبة إذ بلغت (54.1%) رافقها ارتفاعاً في إجمالي الائتمان المصرفي بلغ (40.6) ترليون ديناراً . شهدت النسبة انخفاضا في عام 2015 بلغ (65.2%) ،واكبها انخفاض في إجمالي الائتمان المصرفي بلغ (77.3) ترليون ديناراً، وبمعدل نمو سالب (9.11%) . ويعزى سبب الانخفاض إلى سوء الأوضاع الأمنية وما تلاها من تدهور للوضع الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض الائتمان الممنوح من قبل المصارف وزيادة سحوبات المودعين لودائعهم. في عام 2018 انخفضت النسبة وبلغت (46.1%)، مقابل ذلك انخفض إجمالي الائتمان المصرفي وبلغ (63.8) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (2.7%). وفي عام 2019 انخفضت النسبة لتبلغ (43.2%) رافقه ارتفاع في إجمالي الائتمان المصرفي بلغ (67.3) ترليون دينار وبمعدل نمو موجب (5.5%). بلغ معدل النمو المركب لإجمالي الائتمان المصرفي (20.19%) فيما كان المتوسط العام لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (44.0%). وبذلك يلاحظ وجود تأثير للمؤشر الأول بالثاني إلى حدٍ بعيد، مع وجود بعض الاستثناءات القليلة .

3- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي العراقي :- بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في عام 2005 (23.4%)، بالمقابل بلغ إجمالي رأس المال في عام 2005 (0.7) ترليون ديناراً وبنسبة (1.0%) من إجمالي رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2006 ارتفعت النسبة إلى (23.6%)، بالمقابل ارتفع إجمالي رأس المال إلى (0.9) ترليون ديناراً وبمعدل نمو موجب بلغ (28.6%)، وبنسبة (0.9%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عدد المصارف الجديدة العاملة في القطاع المصرفي. شهدت عام 2007 انخفاض في النسبة إذ بلغت (22.8%)، في حين ارتفع إجمالي رأس المال إلى (1.2) ترليون ديناراً وبمعدل نمو موجب بلغ (33.3%)، وبنسبة (1.1%) من إجمالي رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي، أن هذا الانخفاض يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي في ظل ارتفاع المخاطر النظامية للبلد. في عام 2011 ارتفعت النسبة إلى (54.1%)، في حين ارتفع إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي إلى

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

(3.9) ترليون ديناراً وبمعدل نمو موجب بلغ (34.5%)، وبنسبة (1.8%) من إجمالي رأس المال إلى الناتج المحلي. ويعود السبب إلى ارتفاع الموجودات السائلة. شهدت النسبة انخفاضا في عامي 2018 و 2019 ، إذ بلغت (46.1%) في عام 2018 لتنخفض إلى (43.2%) في عام 2019، بالمقابل من ذلك شهد إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي ارتفاعا بلغ (15.1) ترليون ديناراً وبمعدل نمو موجب بلغ (4.50%) وبنسبة (6.0%) من إجمالي رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، ليصل إلى (15.5) ترليون ديناراً وبمعدل نمو موجب بلغ (2.5%) وبنسبة (5.8%) من إجمالي رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي. بلغ معدل النمو المركب لإجمالي رأس مال الجهاز المصرفي (22.94%)، في حين بلغ المتوسط العام لرأس مال الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي (20.8%)، أما نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات فقد بلغ المتوسط العام لها (44.0%). من الملاحظ من الجدول (4) وجود بعض التأثير لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، فعندما ترتفع النسبة ترتفع معها إجمالي رأس المال وفي حال انخفاضها لا يتأثر إجمالي رأس المال أحياناً، ويفسر ذلك إلى زيادة عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي فضلاً عن إعمام البنك المركزي للمصارف العاملة بزيادة رؤوس أموالها وبحد أدنى يصل إلى (250) مليار دينار عراقي ابتداء من عام 2010 وجاءت هذه الزيادة لتدعم رأس المال للقطاع المصرفي العراقي.

4- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في إجمالي ودائع الجهاز المصرفي العراقي :- شهدت إجمالي ودائع الجهاز المصرفي ارتفاعا خلال مدة البحث واكبه ارتفاع في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات،كما هو موضح في الجدول(4) فأن إجمالي ودائع الجهاز المصرفي اتجهت اتجاها تصاعدياً خلال مدة البحث، باستثناء عام 2015 و 2016 الذي سجلت فيها انخفاضا وبمعدلات نمو سالبة، إذ بلغت (64.3) ترليون ديناراً وبمعدل نمو سالب بلغ (13%) عام 2015 ، لتنخفض إلى (62.4) ترليون ديناراً وبمعدل نمو سالب (3.0%) عام 2016 ، ويعود السبب في ذلك إلى خفض النفقات الحكومية التي أدت بدورها إلى انخفاض ودائع القطاع الحكومي. في المقابل انخفضت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات فقد بلغت (65.2%) في عام 2015 ، لتصل إلى (64.5%) عام2016 . بلغ معدل النمو المركب لإجمالي ودائع الجهاز المصرفي (14.48%)، فيما بلغ المتوسط العام لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (44.0%). أما مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في باقي السنوات فقد كان يتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض. ويمكن تفسير ذلك بسبب السياسات المتبعة من قبل الجهاز المصرفي سواءً كانت سياسة متحفظة أو مجازفة في ضوء المخاطر النظامية التي يتعرض لها البلد، مما جعلت من تأثير مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ضعيفاً على إجمالي الودائع. نستنتج أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات كان لها بعض التأثير على إجمالي ودائع الجهاز المصرفي مع بعض الاستثناءات القليلة.

5- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في الديون المتأخرة

التسديد في الجهاز المصرفي العراقي :- من الجدول (4) ومن الشكل (2) يمكن توضيح علاقة نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات مع الديون المتأخرة التسديد، وكما هو ملاحظ يوجد بعض التأثير للنسبة على إجمالي الديون المتأخرة التسديد، بلغ معدل النمو المركب لإجمالي الديون المتأخرة التسديد (43.61%)، أما المتوسط العام لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (44.0%). ويمكن تبرير ذلك أن أجمالي الديون المتأخرة التسديد هي تتبع المقترضين و الوضع المالي للمقترض في تسديد التزاماته المالية، في حين ان نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات توضح مدى احتفاظ المصرف بموجودات تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين .

شكل (2) : نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ومؤشرات الأستقرار المالي في العراق للمدة (2005-2019)

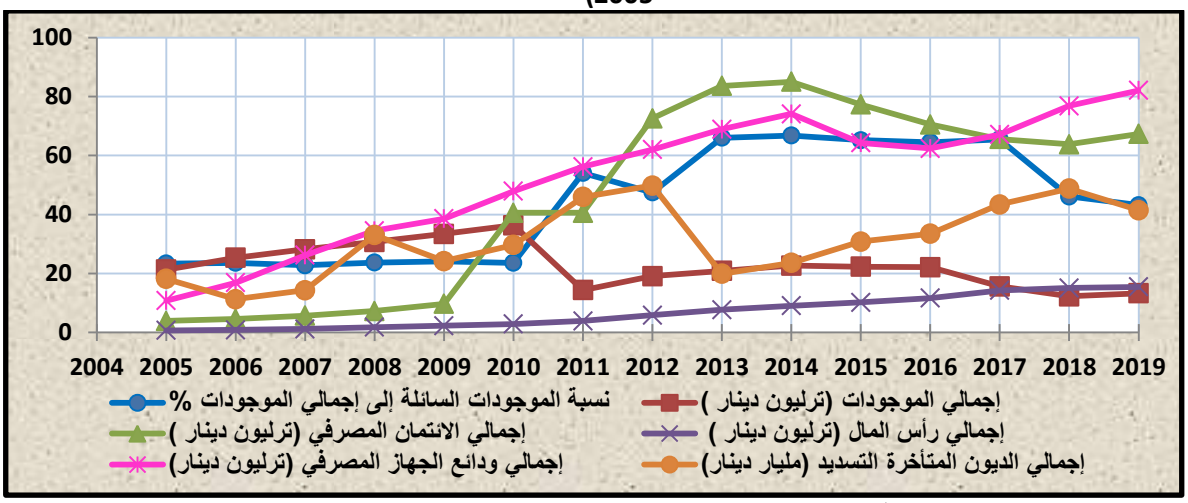

المصدر : الشكل من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات جدول (4)

المطلب الثالث :- تحليل تأثير نسبة (إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في مؤشرات الاستقرار المالي :-

1- تحليل تأثير نسبة (إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي العراقي :- يلاحظ من الجدول (5) بأن نسبة المجودات السائلة إلى إجمالي الودائع شهدت انخفاضاً للمدة 2006-2012، في حين أخذ إجمالي الموجودات بالزيادة خلال المدة 2006-2012 وبمعدلات نمو موجبة، وهذا ما يوضحه الشكل (3)، باستثناء عام 2011 إذ بلغ إجمالي الموجودات (143.8) ترليون ديناراً، وبمعدل نمو سالب بلغ (60.4%)، يقابله انخفاض في النسبة يعزى سبب الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط للدول المنتجة للنفط وما تسبب عنها من ظهور بوادر للكساد الاقتصادي التي أدت إلى ارتفاع إجمالي الموجودات للتحوط من المخاطر المحتملة، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع إلا إنها تعتبر نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع النسبة المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (30%) لتتمكن المصارف من مواجهة سحوبات المودعين خلال تلك المدة.

جدول (5) : نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع و مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2005-2019)

السنة	نسبة الموجودات السائلة / إجمالي الودائع%	إجمالي الموجودات (تريليون دينار)	*معدل النمو إجمالي الموجودات	إجمالي الائتمان المصرفي (تريليون دينار)	*معدل النمو إجمالي الائتمان	إجمالي رأس المال (تريليون دينار)	*معدل النمو إجمالي رأس المال	إجمالي رأس المال/GDP	إجمالي ودائع الجهاز المصرفي (تريليون دينار)	*معدل النمو إجمالي الودائع	إجمالي الديون المتأخرة التسديد (مليار دينار)	*معدل النمو إجمالي الديون المتأخرة التسديد
2005	462.3	213.2	-	3.9	-	0.7	–	1.0	10.8	-	18.2	-
2006	353.5	253.5	18.9	4.6	1.8	0.9	28.6	0.9	16.9	56.5	11.32	-2.1
2007	245.5	282.2	11.3	5.7	2.4	1.2	33.3	1.1	26.2	55.0	14.32	3.5
2008	210.7	307.2	8.9	7.3	2.8	1.8	50.0	1.2	34.5	31.7	33.04	9.1
2009	209.0	334.2	8.8	9.7	3.3	2.3	27.8	1.8	38.6	11.9	242.1	63.2
2010	179.0	363.3	8.7	40.6	31.9	2.9	26.1	1.8	47.9	24.1	297	22.7
2011	138.7	143.8	-60.4	40.6	0	3.9	34.5	1.8	56.2	17.3	459.3	54.6
2012	146.3	190.9	32.8	72.6	22.3	5.9	51.3	2.3	62.0	10.3	497.9	8.4
2013	200.1	208.8	9.4	83.6	15.2	7.7	30.5	2.8	68.9	11.1	1994.4	301
2014	204.2	226.6	8.5	85.03	1.7	9.1	18.2	3.4	74.1	7.6	2361.1	18.4
2015	225.7	222.9	-1.6	77.3	-9.11	10.2	12.1	5.1	64.3	-13	3079.7	30.4
2016	228.6	221.2	-0.8	70.5	-8.8	11.7	14.7	5.7	62.4	-3.0	3346.5	8.7
2017	152.8	156.4	-29.3	65.6	-6.9	14.3	22.2	6.3	67.1	7.5	4340.5	29.7
2018	73.73	122.9	-2.1	63.8	-2.7	15.1	4.50	6.0	76.8	14.6	4880	12.4
2019	70.1	133	8.21	67.3	5.5	15.5	2.5	5.8	82.1	6.6	4147	-15
*المتوسط العام	206.6%	-------	-------	-------	-------	-------	-------	20.8%	-------	-------	-------	-------
*معدل النمو المركب		-3.10%		20.19%		%22.94	-------	-------	14.48%	------	43.61%	------

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على :
-البنك المركزي العراقي " التقرير السنوي للاستقرار المالي الأعوام مختلفة" قسم الاستقرار النقدي
-البنك المركزي العراقي "النشرة الاحصائية السنوية لأعوام مختلفة "دائرة الاحصاء والابحاث .
*** النسب أُحتسبت من قِبل الباحثين .**

في عام 2013 ارتفعت النسبة لتبلغ (200.1%)، يقابلها زيادة في إجمالي الموجودات إذ بلغت (208.8) ترليون ديناراً، وبمعدل نمو موجب (9.4%). وخلال العام 2014 و2015 و2016 ارتفعت النسبة، يقابلها تذبذب في إجمالي الموجودات إذ ارتفعت في عام 2014 وبلغت (226.6) ترليون ديناراً، وبمعدل نمو موجب بلغ (8.5%) في حين انخفضت في عام 2015 لتبلغ (222.9) ترليون ديناراً وبمعدل نمو سالب بلغ (1.6%)، لتصل إلى (221.2) ترليون ديناراً وبمعدل نمو سالب بلغ (0.8) في عام 2016. شهدت الأعوام 2017و 2018 و2019 انخفاضا للنسبة، يواكبه انخفاض في إجمالي الموجودات باستثناء عام 2019 إذ ارتفع إجمالي الموجودات ليبلغ (133) ترليون ديناراً وبمعدل نمو موجب بلغ (8.21%). يرجع سبب الانخفاض إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي شهدها البلد نتيجة الحرب على داعش. بلغ معدل النمو المركب لإجمالي الموجودات سالب (3.10%)، أما المتوسط العام لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع بلغ (206.6%) .أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع كان لها بعض التأثير على مؤشر إجمالي الموجودات مع بعض الاستثناءات القليلة.

2- تحليل تأثير نسبة (إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في إجمالي الائتمان المصرفي للجهاز المصرفي العراقي:- من أجل توضيح تأثير نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في إجمالي الائتمان المصرفي نلاحظ من خلال الجدول (5) بأن النسبة شهدت انخفاضا للمدة 2006-2012، يصاحب هذا الانخفاض ارتفاعا في إجمالي الائتمان المصرفي خلال نفس المدة. ارتفعت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في عام 2013 رافقها ارتفاعاً في إجمالي الائتمان المصرفي إذ بلغ (83.6) ترليون ديناراً وبمعدل نمو بلغ (15.2%). شهدت نسبة

الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع ارتفاعا خلال المدة (2013-2016)، يواكب هذا الارتفاع تذبذباً في إجمالي الائتمان المصرفي، إذ ارتفع في عامي 2013 و 2014، وانخفض إلى (77.3) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (9.11-)عام 2015، وبلغ (70.5) ترليون ديناراً عام 2016 ، وبمعدل نمو سالب بلغ (8.8-). شهدت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع انخفاضا خلال المدة (2017-2019)، في المقابل انخفض إجمالي الائتمان المصرفي باستثناء عام 2019 إذ بلغ (67.3) ترليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (5.5%). أن هذا الانخفاض يعود إلى ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين، وصعوبة تقييم الضمانات الكافية والمناسبة لمنح الائتمان وهو أمر ناتج عن تأثير مخاطر السوق، فضلاً عن أن المصارف الأهلية لا تتمتع بالملاءة العالية التي تساعدها على توسيع نشاطها الائتماني في ظل طبيعة الودائع التي تسود عليها الطابع القصير الأجل. ويلاحظ مما سبق من الجدول (5) و الشكل (3)، بأن اغلب مدة البحث هنالك توافق بين نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع و إجمالي الائتمان المصرفي.

3- تحليل تأثير نسبة (إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي العراقي:- يلاحظ من الجدول (5) في عام 2005 بلغت النسبة (462.3%)، في حين كان إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي (0.7) ترليون ديناراً. وفي عام 2006 و 2007 انخفضت نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع و بلغت (353.5%) في عام 2006 ، لتصل إلى (245.5%) في عام 2007، واكبه ارتفاع في إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي إذ بلغ (0.9) ترليون ديناراً في عام 2006 ، وبمعدل نمو موجب بلغ (28.6%) ، وبنسبة (0.9%) من إجمالي الناتج المحلي، ليصل إلى (1.2) ترليون دينار في عام 2007 ، وبمعدل نمو موجب بلغ (33.3%) ، وبنسبة (1.1%) من الناتج المحلي الإجمالي. استمرت النسبة بالانخفاض من عام 2006 ولغاية عام 2012، ولكن في المقابل وخلال نفس الفترة أستمر إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي بالارتفاع المستمر. في عام 2012 عاودت النسبة بالارتفاع إذ بلغت (146.3%) لتستمر بالارتفاع لغاية عام 2017 لتبلغ (152.8%)، واكبه ارتفاع في إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي بلغ (5.9) ترليون ديناراً، وبمعدل نمو(51.3 %)في عام 2012، و(14.3) ترليون ديناراً عام 2017 وبمعدل نمو بلغ (22.2%)، وبنسبة (6.3%) من الناتج المحلي الإجمالي. شهدت السنوات 2017 و2018 و 2019 انخفاضا لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في حين لم يشهد إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي إي انخفاض، ويعزى سبب الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة في الودائع. يلاحظ من الخلال الجدول وجود بعض التأثير بين نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع وبين إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي خلال تلك المدة. بلغ معدل النمو المركب لإجمالي رأس مال الجهاز المصرفي (22.94%)، أما المتوسط العام لنسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ (20.8%)، في حين بلغ المتوسط العام لنسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع (206.6%).

4- تحليل تأثير نسبة (إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في إجمالي ودائع

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 10

الجهاز المصـرفي العـراقي :- يلاحظ من الجدول (5) أن الاتجاه العام لإجمالي ودائع الجهاز المصرفي خلال مدة البحث هو اتجاه تصاعدي باستثناء عام 2015 و 2016 إذ انخفضت فيها أجمالي ودائع الجهاز المصـرفي. شهدت نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع انخفاضا للمدة 2006-2012 نتيجة ارتفاع إجمالي الودائع خلال تلك المدة، في حين اتخذت اتجاها تصاعدياً خلال المدة 2012-2016، لتعود وتتخذ اتجاها تنازلياً خلال المدة 2019-2017 وهذا ما يوضحه الشكل (3). أن إجمالي ودائع الجهاز المصرفي خلال المدة 2005-2014 اتسمت بالارتفاع المستمر، إذ لم يكن تأثير نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع تاماً على إجمالي الودائع. في عام 2006 انخفضت نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع إذ بلغت (353.5%)، في المقابل ارتفعت إجمالي ودائع الجهاز المصرفي وبلغ (16.9) ترليون دينار وبمعدل نمو (56.5%). خلال عام 2015-2016 ارتفعت نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع و بلغت (225.7%) في عام 2015 و (228.6%) عام 2016. واكبه انخفاض في إجمالي ودائع الجهاز المصـرفي إذ بلغت (64.3) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (13%) في عام 2015، ليصل إلى (62.4) ترليون دينار وبمعل نمو سالب (3.0) في عام 2016 . يعزى سبب الانخفاض إلى عدم استقرار الوضع السياسي والأمني لعام 2014، الذي شهد فيه دخول عصابات داعش واحتلال جزء من العراق والذي أثر في تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع قيمة النفقات الحكومية لمواجهة داعش وهجرة المقترضين وانخفاض قيمة الضمانات كل هذه العوامل أثرت على إجمالي ودائع الجهاز المصـرفي. في عام 2019 انخفضت النسبة وبلغت (70.1%)، في حين ارتفعت إجمالي ودائع الجهاز المصرفي لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال مدة البحث إذ بلغت (82.1) ترليون دينار وبمعدل نمو (6.6%). نستنتج أن نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع لها بعض التأثير على إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، مع بعض الاستثناءات القليلة .

5- تحليل تأثير نسبة (إجمالي الموجودات المسائلة إلى إجمالي الودائع) في إجمالي الديون المتأخرة التسديد في الجهاز المصرفي العراقي:- يمكن من الجدول (5) ومن خلال الشكل (3) توضيح علاقة نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع مع الديون المتأخرة التسديد ، وكما هو ملاحظ يوجد بعض التأثير لنسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع على إجمالي الديون المتأخرة التسديد، بلغ معدل النمو المركب لإجمالي الديون المتأخرة التسديد (43.61%) في حين كان المتوسط العام للنسبة (206.6%). ويمكن تبرير ذلك أن أجمالي الديون المتأخرة التسديد هي تتبع المقترضين وتتبع الوضع المالي للمقترض في تسديد التزاماته المالية فضلاً عن الوضع الاقتصادي للبلد ، في حين ان نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع توضح مدى قدرة المصارف من خلال ما يتوافر لديها من موجودات سائلة (نقد لدى المصرف المركزي، نقد في الصندوق، الأرصدة السائلة الأخرى) لمواجهة سحوبات المودعين، ومدى استثمارها في عملية منح القروض.

شكل (3) : نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع و مؤشرات الأستقرار المالي في العراق للمدة (2005-2019)

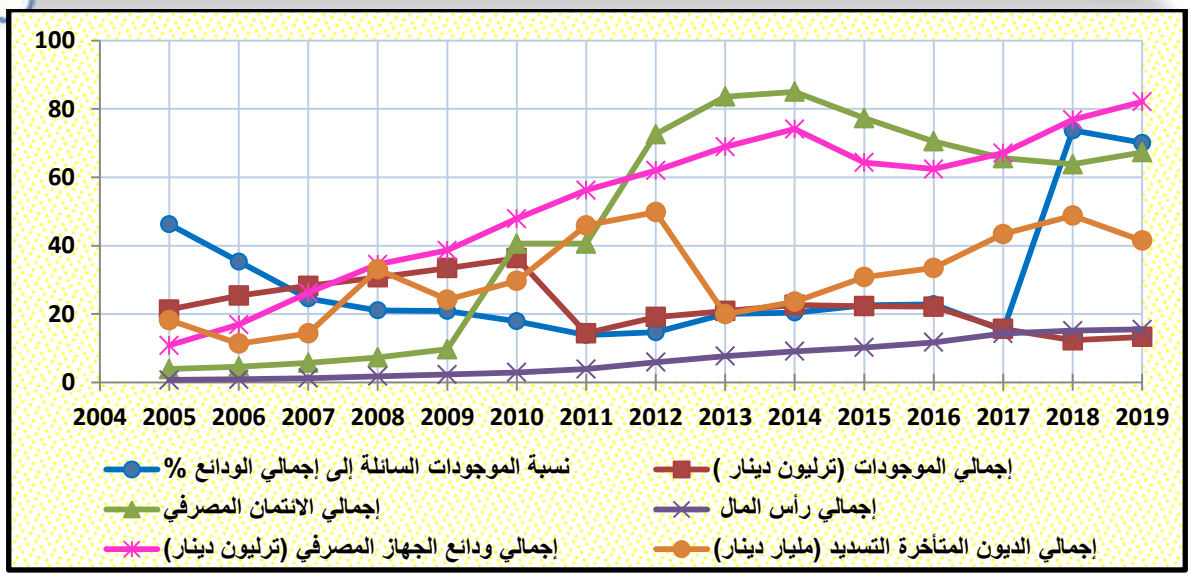

المصدر : الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (5).

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات.

1- إن سيولة الجهاز المصرفي هي أحدى العوامل المحددة للاستقرار المالي حيث ظهرت هذه العلاقة واضحة على ضوء الأزمات المالية التي حدثت والتي أثبتت ان عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المودعين سوف يؤدي إلى تدهور الاستقرار المصرفي والمالي للبلد .

2- توصل البحث إلى أثبات الفرضية التي أنطلق منها بأن تكون للسيولة المصرفية تأثيراً كبيراً في الاستقرار المالي بحيث يمكن أن يتهدد هذا الاستقرار عند اختلال تلك النسبة، حيث لوحظ من خلال تحليل مؤشرات مخاطر السيولة بأن لها بعض التأثير على مؤشرات الاستقرار المالي مع وجود بعض الاستثناءات القليلة في بعض السنوات وقد تم توضيح سبب ذلك في متن البحث.

3- أظهرت نتائج التحليل باستخدام النسب وجود علاقة توافقية بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وبين إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، وأن نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع لها بعض التأثير على إجمالي ودائع الجهاز المصرفي ، ويوجد بعض التوافق ومن ثم التأثير لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع على إجمالي الائتمان المصرفي مع وجود بعض الاستثناءات القليلة .

التوصيات.

1- ينبغي على البنك المركزي العراقي توجيه المصارف لإعداد خطة سنوية لتوفير وتنفيذ السيولة، وإيلاء المزيد من الاهتمام لنسب السيولة والعمل على استخدام واستثمار السيولة التي تزيد فوق النسبة القياسية والبالغة (30%) في مختلف جوانب الاستخدام السليم، سواء كان ذلك في عمليات الإقراض أو الاستثمار لتنمية قطاعات الاقتصاد العراقي.

2- يجب أن يلتزم الجهاز المصرفي بنسب النشاط المصرفي المطلوبة والقوانين والضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي على النحو المنصوص عليه في المؤشرات

المصرفية لتلافي المخاطر وتعزيز متانة النظام المالي للتعامل مع المخاطر المحتملة للسيولة المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي.

3- توعية القطاع المصرفي بأهمية الاستقرار المالي من أجل منع تنفيذ سياسات الائتمان المسايرة للدورات الاقتصادية في النظام المالي، أي تجنب الإفراط في التمويل للأنشطة الاقتصادية أثناء الازدهار، وتجنب إصدار الائتمان أثناء فترات الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى تعميق وتمديد مداه الزمني .

4- من الضروري تبني مجموعة أوسع وأشمل من النسب والمؤشرات التي تعبر بشكل فعال عن حالة الاستقرار المالي وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية النظام المصرفي في العراق.

المصادر :-

أولا : المصادر العربية :-

1- رمضان الشرلح، "الحكم المؤسساتي السليم في المصارف والمؤسسات المالية "، اتحاد المصارف العربية ، بيروت،2002.

2- عبد الستار، رجاء رشيد ،" تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية " ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (31)، 2012.

3- علي عبدالله شاهين، "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية"،بحث مقدم للجامعة الإسلامية – غزة،2005.

ثانيا : المصادر الأجنبية :-

1- Adebayo & others, Olagunju, Adeyanju Olanrewaju David , Olabode Oluwayinka Samuel," Liquidity Management and Commercial Banks` Profitability in Nigeria ", Research Journal of Finance and Accounting , Department of Financial Studies , Redeemer`s University Redemption city , Mowe , Ogun state , Vol 2 , No 7/8 , 2011

2- Ahmed Arif and, Ahmed Nauman Anees ," Liquidity risk and performance of banking system" , Journal of Financial Regulation and Compliance,2012 .

3- Al-Shammari, Sadiq Rashid. ," Management of Banking Operations Introduction and Applications", Amman, Dar Al Yazouri Scientific Publishing and Distribution, Arabic Edition,2014.

4- Angela Roman and Alina Camela Sargu," the impact of bank-specific factors on the commercial banks liquidity : empirical evidence from CEE countries ",7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration , GEBA, 2015.

5- BSI., Blaise Gadanecz ,"Recent initiatives by the Basel- based committees and groups " , BIS Quarterly Review , September 2008.

6- Casu,Barbara, Girardone ,Claaudia, Molyneux,Philip," Introduction to

Banking", 2ed., United Kingdom, Pearson Education Limited,2015
7- Klein,"Money and The Economy Har Court Brace", Jovanovich Inc,5th,ED,New York ,1982.
8- Rose, S.Peter & Marquis, H. Milton. " money and capital markets Financial Institutions and Instruments in a global marketplace" . th 10, Boston burr ridge il Dubuque , la new york san Francisco st. Louis Bangkok bogota caracas Kula lumpur Lisbon London Madrid mexico city Milan, 2002,2007,2011,2013.
9- Tofael Hossain Majumder and Xiaojing Li ," Bank risk and performance in an emerging market setting : the case of Bangladesh" ,Journal of Economics, Finance and Administrative Science vol.23 no.46 Lima dic.2018.
10- wagner ., "The liquidity of Bank assets and banking stability" .J . Bank Finance ,2007.

ثالثا :- المواقع الإلكترونية :-

1- مصرف البحرين المركزي (CBB) ،(www.cbb.gov.bh).
2-البنك المركزي الأسترالي (www.rba.gov.au).
3- البنك المركزي النمساوي (ESCB) (www.oenb.at).
4- مصرف الأرجنتين المركزي (www.bcra.gob.ar).
5- البنك المركزي الألماني (https://www.bundesbank.de/de).
6 - (www.cpaaustralia.com.au) , Australia,2010,
7- صندوق النقد الدولي (www.imf.org).

رابعا : التقارير الرسمية والنشرات والقوانين :

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، قسم الاستقرار المالي والنقدي، للأعوام (2005-2019).
2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام (2005-2019).